مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الثاني والعشرون – العدد الثالث (رجب - رمضان ١٤٤١هـ / مارس – مايو ٢٠٢٠م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- المصادر التي حُذف عاملها وما لا فعل لها البتة – دراسة نحوية صرفية
- منهج الرواية بين اللّغويين والمحدِّثين
- ثنائيّة القوة والضّعف في التّعليل اللغويّ عند ابن جنّي
- «بناء خوارزمية حاسوبية لتوليد جموع القلة في القرآن الكريم»
- الدرس اللساني المعاصر من الجملة إلى النص (قراءة في مسوّغات التحوّل)
- كشف الفساد والخلل في تحقيقي كتاب «الفصول والجمل.. لابن هشام اللخميّ» للدكتور/ محمد العاموديّ، والدكتور/ محمد الشقيران

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثاني والعشرون - العدد الثالث -
(رجب - رمضان ١٤٤١هـ / مارس - مايو ٢٠٢٠م)

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٩٨٢/ ٢٠

المحتويات

- المصادر التي حُذف عاملها وما لا فعل لها البتة – دراسة نحوية صرفية
  مصطفى عدنان العيثاوي ٥
- منهج الرواية بين اللّغويين والمحدِّثين
  أسامة بن أحمد السُّلميّ ٤٩
- ثنائيّة القوة والضّعف في التّعليل اللغويّ عند ابن جنّي
  سيف الدين الفقراء ١٤٧
- «بناء خوارزمية حاسوبية لتوليد جموع القلة في القرآن الكريم»
  سلطانة بنت محمد الغرابي ٢٠٥
- الدرس اللساني المعاصر من الجملة إلى النص (قراءة في مسوّغات التحوّل)
  جلال مصطفاوي ٢٦٩
- كشف الفساد والخلل في تحقيقي كتاب «الفصول والجمل.. لابن هشام اللخميّ» للدكتور/ محمد العاموديّ، والدكتور/ محمد الشقيران
  عيّاد بن عيد الثبيتيّ ٢٩٥

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com Arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- **إبراهيم بن سليمان الشمسان** ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- **بدر بن محمد الجابري** ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- **سعد عبدالعزيز مصلوح** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت
- **صلاح الدين صالح حسنين** ..... أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- **عبدالله صالح بابعير** ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- **عياد بن عيد الثبيتي** ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- **فايزة بنت عمر المؤيد** ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- **محمد أحمد الدالي** ..... أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- **محمد بن يعقوب تركستاني** ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- **مسعود صحراوي** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧- أن يكون البحث باللغة العربية.
٨- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

أولاً : البحوث والدراسات

المصادر التي حُذف عاملها وما لا فعل لها البتة

دراسة نحوية صرفية

مصطفى عدنان العيثاوي
كليّة الإمام الأعظم
العراق- الأنبار

- **ملخص البحث**

يهدف هذا البحث إلى تناول المصادر التي حُذف عاملها، وما لا أفعال لها البتة فيلغة العرب، أمّا المصادر التي لها فعل من لفظها، فإنها تقع في نوعين: ما يجوز حذفه، كقولك: خير مقدم، لمن رأيت عليه وعثاء السفر، وما يتوجب حذفه، وذلك مقيّد بوقوعه في الطلب، والدعاء للإنسان أو عليه، والأمر والاستفهام بتوبيخ، والتوبيخ بغير استفهام...

وأورد البحث أيضاً المصادر التي لا أفعال لها من لفظها البتة، وهذا النوع مقيّد بالسماع، وهو يقع في قسمين:

القسم الأول: ما يكون بدلاً من اللفظ بفعل مهمل، وقد يكون هذا مفرداً، مثل: أفّاً لك، وقد يكون مضافاً، مثل: سبحان الله، ومنه ما يُستعمل مضافاً ومفرداً، كقولك: ويحك، وويح لك.

القسم الثاني: وهو ما لم يُسمع له فعل من لفظه، مع أنّ القياس لا يمنع أن يكون له فعل، ومنه: الأرْدُنَّ، وهو النعاس، ولم يُسمع له فعل، وببّان، يقال: هم على ببّان واحد، أي: على طريقة واحدة.

هذا وقد أورد البحث الحكم النحوي لكل نوع من هذه المصادر، من حيث تصرفها، بوقوعها في المواضع الإعرابية جميعها، وعدم تصرفها بكونها ملازمة للنصب على المصدرية.

*****

المقدّمة

حمداً لك يا ربّ يليق بكمالك وجلالك، وصلاة وسلاماً على رسولك الكريم، وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين، وبعد:

فالحاجة إلى سبر أغوار تراثنا اللغوي ما زالت قائمة ؛ فإنّه يزخر بما لا حصر له من القضايا الخفية التي ألمح إليها علماء الأمّة في متون أسفارهم العظيمة، ولعلّ قضية المصادر التي حُذف عاملها، وما لا فعل لها البتة واحدة من القضايا التي تحتاج إلى مزيد عناية، مع أنّ أهل اللغة على اختلاف توجهاتهم، واختلاف الفنون اللغوية التي اعتنوا بها قد أشاروا إلى شيء من هذه المصادر في أبواب متفرقة من كتبهم المعجمية والصرفية والنحوية، فذكروا نزراً منها في غير باب، كباب المصدر والخلاف فيه بين مَنْ عدَّه أصلاً في الاشتقاق ومن عدّه مشتقاً من الفعل، وذِكْر النحاة لطائفة من هذه المصادر عند بيانهم ضوابط حذف الفعل العامل في المصدر، وأنواع الحذف، وكذكر قسم من أصحاب المعاجم لطائفة منها في تفاريق المواد اللغوية لمعاجمهم، وعلى رأس هذه المعاجم لسان العرب لابن منظور، ويصعب على الباحث استقصاء هذه المصادر في مواضعها من المعجم لعدم وقوعها تحت عبارة واحدة، وذكرت بعض الدواوين اللغوية نزراً آخر منها، كالمخصص لابن سيده، والغريب المصنّف لأبي عبيد القاسم بن سلّام، والمزهر للسيوطي، غير أنّ هذه الكتب لم تستوفِ إحصاء ألفاظ هذه الظاهرة، ولم تستوف القول في تقسيمها، وبيان أنواعها، وبذلك فقد جاء هذا البحث، وهو بعنوان: **المصادر التي حُذف عاملها وما لا فعل لها البتة دراسة نحوية صرفية**، محاولاً جمع أكبر قدر من هذه المصادر، مع تصنيفها وبيان أنواعها، والإشارة إلى ما كان منها متصرفاً، وما كان غير متصرف، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقع في مبحثين، جعلت الأول بعنوان: **المصادر المنصوبة بأفعال من لفظها وهي مضمرة**، وجعلت الثاني بعنوان: **المصادر التي لا أفعال لها من لفظها البتة**، ثم أردفت البحث بخاتمة بيّنت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم أثبتُّ قائمة مصادر البحث. والله الموفق.

المبحث الأوّل:
المصادر المنصوبة بأفعال من لفظها وهي مضمرة

وتقع هذه المصادر في نوعين، وذلك على النحو الآتي:

النوع الأوّل: وهو ما يجوز إضمار فعله وإظهاره:

وذلك إذا دلّ عليه دليل الحال أو اللفظ، نحو قولك لمن رأيت عليه وعثاء السفر: خيرَ مقدم، وقولك إذا كنت في حال مساومة وبيع: بيعَ المَلَطى[1] لا عهدَ ولا عقدَ، وقولك لمن لا يَفي بمواعيده: مواعيدَ عُرْقوب، وقولك لمن يغضب على من لا يرضيه: غضَبَ الخيل على اللُجم، وقولك: أَوَفَرَقاً خيراً من حُبٍّ، في جواب من سأل: أتحبني؟ فنُصِب خير، على تقدير: قدمت خير مقدم، وخير أفعل تفضيل في الأصل، فلمّا أُضيف إلى المصدر صار مصدراً، ونُصِب بيع، على تقدير: أبايعك، فتدعها استغناء لما فيه من الحال، ونُصِب مواعيد على تقدير: وعدتني مواعيدَ عرقوب، فهو مصدر منصوب بوعدتني، ونصب غضب على تقدير: غضبتَ غضب الخيل على اللجم، ونصب فرقاً على تقدير: أفرَقُك، ولكنه تُرك لفظ ذلك كلّه استغناء عنه بما فيه من ذكر معنى المصدر، واكتفاء بعلم المخاطب، ومن ذلك قول الشمّاخ[2]:

أواعدْتني ما لا أُحاول نفعَه مواعيدَ عرقوب أخاه بيَترَبِ

ونُقِل عن العرب التصرف[3] في كلّ ما تقدّم، فاستعملوا فيه الرفع، فقالوا

(١) ويروى: المَلَسى، والملسى والملطى واحد، وهما الاختلاس والنزع، وأصله أنّ العرب إذا تبايعت بيعاً بنقد فأعطت وأخذت، وسلّمت المبيع، وتسلّمت الثمن، قالت: لا حاجة لنا إلى كتب عهدة وإشهاد شاهد؛ إذ تملّس بعضنا من بعض، وتبرأ كل واحد من الآخر، وحصل في يد كل واحد منا حقه، فالملطى: هو البيع بلا عهدة. ينظر: جمهرة الأمثال ٢/ ٢٠٧، والمسائل والأجوبة ٢/ ٩٥٤، وتاج العروس (ملط) ٢٠/ ١٢٣- ١٢٤.

(٢) الديوان (الملحق) ٤٣٠، وينظر: الكتاب ١/ ٢٧٢- ٢٧٣، وشرح المفصل ١/ ٢٧٩، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٠٢.

(٣) التصرّف هو أن يقع اللفظ منصوباً وغير منصوب. ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٩٥.

للقادم: خيرُ مقدم، أي: قدومك خيرُ مقدم، فخير خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: قدومك خير مقدم، وكذلك: مواعيدُ عُرقوب، والتقدير: عداتك مواعيد عرقوب، وكذا في أفرَقاً، فهو محمول على تقدير: أوَ أمري فَرَقٌ خيرٌ من حبٍّ، ففي كلّ هذا أنت مخير بين إظهار العامل وحذفه[1].

والحق أنّ هذا الباب واسع في كلام العرب، ولا سيما ما حذف لقرينة لفظية [2]، فلا يمكن حصر أمثلته واستقصاؤها، فما انطبق عليه الضابط فهو من هذا النوع، وإلّا فلا، وهو غير مقيّد بالسماع، وقد أشبع سيبويه الحديث في هذا النوع، وجعله غير مقيد بالمصادر المنصوبة، وإنّما جعله في كل ما دلّ على حذفه دليل، وقد قيّد بعض مظاهره بالسماع[3]، غير أنّ الذي يعنينا هو الحذف مع المصدر فقط.

النوع الثاني: ما له فعل من لفظه وقد حُذِف الفعل العامل فيه وجوباً:

وذلك لكون المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو يقع في: الطلب، والدعاء للإنسان أو عليه، والأمر، والتوبيخ مع استفهام، والتوبيخ بغير استفهام، والإخبار المقصود به الإنشاء أو الوعد، وفي تفصيل عاقبة الطلب أو الخبر، وفي النائب عن خبر الاسم العين بتكرير أو بحصر، والمؤكد مضمون جملة، والمشَبَّه به مشعراً حدوثاً بعد جملة تحتوي على فعله وفاعله معنًى دون لفظ، ولا يصلح العمل فيه[4]، وفيما يأتي بيان لذلك:

أ- ما يراد به الطلب:

وترد مصادر ما يراد به الطلب منصوبة بفعل محذوف، كقولهم: غفرانك، وضرب الرقاب[5]، والدعاء، ومنه قولهم في الدعاء: رعياً وسقياً وجدعاً وخيبة وعقراً وبؤساً...، والمراد: رعاك الله رعياً، وسقاك الله سقياً، وخيّبك الله خيبة...، فانتصبت

(١) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٨٠.
(٢) لمزيد من الأمثلة ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٦٠، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٠٢، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤.
(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٥٨- ٢٧٩، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٠٢.
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٣، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٣، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٦.

المصادر بالفعل المحذوف المتروك إظهاره، وجُعل المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، فلمّا ذكروا هذه المصادر استغنوا عن ذكر الفعل، فصار قولك: سقياً ورعياً، كقولك: سقاك الله ورعاك الله، فلو ظهر الفعل لصار كتكرار العامل، وبعضهم يُظهر الفعل تأكيداً، فيقول: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً.

وقد أورد النحاة قسماً من المصادر التي لا فعل لها البتة ضمن هذا النوع من المصادر التي تدلّ على الدعاء، والتي حذف عاملها وجوباً، مثل: أُفة (لغة في: أفّاً)، ودفراً، وبهراً...، ولم يشيروا إلى أنّها لا أفعال لها من لفظها البتة، إلّا قليل منهم[1]، واستشهدوا لها بشواهد كثيرة[2].

وقد فصّل ابن مالك القول في أنواع هذه المصادر، (التي لا فعل لها من لفظها)، فجعلها في ثلاثة أنواع: ما يكون مفرداً، وما يكون مضافاً، وما يكون مضافاً وغير مضاف، ومثال المفرد: أُفَّة (لغة في: أفّاً)، ودفْراً، وبَهْراً...، ومثال المضاف: بَلْهَ، بمعنى تترك، ومثال ما يُفرد ويُضاف: ويحَ، كقولهم: ويحَه، وويح فلان، وويحٌ لفلان[3].

والحقّ أنّ هذا النوع من المصادر يحكمه السماع، وكتب النحو والصرف لم تُحصِ كل هذه المصادر، وإنّما أشارت إليها إشارات متفرقة، وهي تمثل القسيم الثاني ضمن ما لا فعل له البتة من المصادر، وسيُبحث في موضعه من المباحث القادمة.

ب- الأمر:

ومثال الأمر قول أعشى همدان[4]:

على حينَ ألْهى الناسَ جُلُّ أمورهم فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ ندلَ الثعالِبِ

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٣، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٦٠، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤- ١٨٣٥.
(٤) الديوان ٩٠، وينظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٣، وأوضح المسالك ٢/ ١٨٤.

وقوله: ندلاً من نَدلْتُ ندلاً، وهو الأخذ باليدين، وهو أيضاً السرعة في السير، والنقل والاختطاف، وهو المراد في البيت، وزريق اسم قبيلة، وندلاً منصوب بفعل محذوف، تقدير الكلام: اندلي يا زريق ندلاً، والمال مفعول به منصوب بالفعل المحذوف، وندلَ منصوب على نزع الخافض، على تقدير: كندل الثعالب[1].

ومن الأمر أيضاً قول قطْريّ[2]:

فصبْراً في مجال الموت صبْرا فما نيلُ الخلودِ بمستطاعِ

ج- التوبيخ مع استفهام، والتوبيخ بغير استفهام:

ومثال التوبيخ مع استفهام قول الشاعر[3]:

أذُلاً إذا شبّ العِدَى نارَ حربِهم وزَهْواً إذا ما يجنحون إلى السَّلْمِ

ومثال التوبيخ بغير استفهام قول الشاعر[4]:

خمولاً وإهمالاً وغيرُك مولَعٌ بِتَثْبيتِ أسبابِ السيادة والمَجْدِ

وقد يُستعمل ممّن يخاطب نفسه، على نحو قول عامر بن الطفيل -لعنه الله- : «أَغُدَّةً كَغُدَّة البعير، وموتاً في بيت سلوليَّة»[5]، أراد: أَأُغَدُّ مثلَ غُدَّة البعير، وأموت موتاً في بيت سلوليّة؟[6]

(١) شرح المكودي ١/ ٣٦٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٢.

(٢) شعر الخوارج ١٠٥، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٦، والتذييل والتكميل ٧/ ١٨٨.

(٣) تمهيد القواعد ٤/ ١٨٤٠، والدرر اللوامع ٣/ ٧٢، وقائل البيت مجهول.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٤١، وقائل البيت مجهول.

(٥) أصل القول أنّ عامر بن الطفيل بن مالك وفد على النبي -صلى الله عليه وسلم- فاستخف به، فدعا عليه النبي فأصابته غُدّة مرض منها، فالتجأ إلى بيت امرأة من سلول، فقال ذلك، يضرب في خلتي إساءة تجتمعان على الرجل. ينظر: العقد الفريد ٣/ ٦٨، والمستقصى في أمثال العرب ١/ ٢٥٨.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٣٣٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٨.

وزاد أبو حيان على ذلك الاستفهام بغير توبيخ في الارتشاف، ومثل بقول المرّار الأسديّ ونصّ على أنه للاستفهام ولم يذكر أنّه بتوبيخ أو بغير توبيخ[1]:

أعلاقةَ أمَّ الوليدِ بعدَ ما أفنانُ رأسِك كالثَّغامِ المُخْلِسِ

والحقّ أنّ البيت محمول على معنى التوبيخ، لا الاستفهام حقيقة[2]، ولم أقف على ذكر لهذا النوع في كتب النحو، وقد جعل أبو حيان البيت من الاستفهام الدالّ على التوبيخ في التذييل والتكميل[3].

د- الإخبار المقصود به الإنشاء أو الوعد:

وأمّا الإخبار، المقصود به الإنشاء فنحو قولهم: حمداً وشكراً، ورغماً وهواناً، وقسماً لأفعلنّ...، على تقدير: أحمد الله حمداً، وأشكره شكراً، وأُرغمك بفعله رغماً (كناية عن الذلّ)، وأُهينك به هواناً، ومنه قول الشاعر[4]:

حَمْداً اللهَ ذا الجلالِ وشكراً وبداراً لأمرِه وانقياداً

وعلى هذا جاء ما نقله سيبويه من قولهم: كرماً، وصلَفاً، وقال في بيانه: «وممّا ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه في معنى التعجب، قولك: كرَماً وصَلَفاً[5]، كأنّه قال: ألزمك الله، أدام لك كرماً وأُلزمتَ صَلَفاً، ولكنهم خزلوا الفعل ههنا كما خزلوه في الأوّل، لأنّه صار بدلاً من قولك: أكرِمْ به وأصلِفْ به، كما انتصب مرحباً»[6].

(١) المرار بن سعيد الفقعسي حياته وما تبقى من شعره ١٦٨، وينظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٣- ٢٢٥٤.
(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٢٨٦٤، ٢٨٦٧.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١١/ ١٠٨.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٤، والمساعد ٢/ ٢٤٣، والبيت مجهول القائل.
(٥) الصلف: مجاوزة القدر في الظرف والبراعة والادّعاء مع تكبّر. اللسان (صلف) ٩/ ١٩٦.
(٦) الكتاب ١/ ٣٢٨،وينظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٨٤٠.

فهذه مصادر أفعالها الناصبة لها المضمرة أخبار يخبر بها المتكلم عن نفسه، وليست دعاء لأحد أو عليه، وقد أشبهت ما قبلها التي دلّت على الدعاء من جهة أنّها تدل على الاستقبال، كما أنّ الدعاء يراد به المستقبل، وحذفوا الفعل هنا لأنّهم يجعلون هذا بدلاً من التلفظ بالفعل، مثلما يفعلون ذلك في الدعاء، وقد نقلوا عمّن يوثق بعربيته قوله: حمدُ الله وثناءٌ عليه، بالرفع، في جوابه لمن قال له: كيف أصبحت؟ كأنّه قال: شأني وأمري حمدُ الله وثناءٌ عليه، ونصّ غير واحد من النحاة أنّ النصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره[1]، وهو الوجه المختار عندنا، وذلك من جهة كثرة دورانه في السماع، ولكثرة نظائره فيما تقدم ممّا دلّ على الدعاء.

وأمّا الوعد فقولك في وعد من يعزّ عليك: افعل وكرامة ومسرّة، وكقولك للمغضوب عليه: لا أفعل ولا كيداً ولا همّاً، ولأفعلَنَّ ذلك ورغماً وهواناً، ومعنى (كيداً)، أي: لا أكاد كيداً أن أفعل، وهو من كدت أكاد، وليس من الكيد الذي هو المكر، ولا أهمّ به همّاً، وهو من الهمّة وليس من الهمّ: الحزن، فهو يؤكد ما ينفي أن يفعل، ومعنى: ورغماً وهواناً، أي: أرغمك رغماً، وأهينك هواناً، إذلالاً له[2].

هـ- تفصيل عاقبة الطلب أو الخبر:

ومثال تفصيل عاقبة الطلب قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾(محمد/ ٤)، فمنّاً وفداء ذُكرا لأجل تفصيل عاقبة الأمر بشد الوثاق، والآية محمولة على تقدير: فإمّا أن تمنوا منّا، وإمّا أن تفادوا فداء[3]، ومثال المفصّل به عاقبة خبر قول الشاعر[4]:

لأجْهَدَنَّ فإمّا درءَ واقعة تُخشى وإمّا بلوغَ السُّؤْلِ والأملِ

فالمصدران درء وبلوغ نُصبا بفعل حُذف وجوباً، لأنّهما ذُكرا تفصيلاً لعاقبة الجهد، وهو كلام خبري، والمعنى: إمّا أدرأ، وإمّا أبلغ[5].

(١) الكتاب ١/ ٣١٩، وشرح المفصل ١/ ٢٨٢.
(٢) ينظر: شرح المفصّل ١/ ٢٨٢، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٤٠.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٨٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٠٣.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٤١، والدرر اللوامع ٣/ ٧٥، والبيت مجهول القائل.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٠٣، والبيت مجهول القائل.

و- النائب عن خبر الاسم العين بتكرير أو بحصر:

ومثال النائب عن خبر اسم عين بتكرير قول الشاعر(١):

أنا جدّاً جدّاً ولَهْوُك يزدا دُ إذن ما إلى اتّفاقٍ سبيلُ

والنائب بحصر مثاله قول الشاعر(٢):

ألا إنّما المستوجبون تَفَضُّلاً بداراً إلى نيل التّقَدُّم والفضلِ

وقد كان التكرير في البيت الأوّل عوضاً من ظهور الفعل، وقام الحصر في الثاني مقام التكرير، وهو إنّما، فجُعل ذلك أيضاً عوضاً، ولأنّ في الحصر تقوية للمعنى؛ ممّا يقوم مقام التكرير، واشتُرط أن يكون المخبر عنه اسم عين؛ لأنّه لو كان اسم معنى لكان المصدر خبراً فيرفع، على نحو قولك: جِدُّك جِدٌّ عظيم، وإنّما بدارُه بدارُ حريص، وإذا لم يجُز جعله خبراً وجب نصبه بفعل هو الخبر، فتقدير: جدّاً جدّاً: أنا أجِدُّ جِدّاً، وتقدير البيت الثاني: إنّما المستوجبون تفضلاً يبادرون بداراً، ولو عُدم الحصر والتكرير لم يلزم الإضمار، بل يكون جائزاً هو والإظهار(٣).

ومن هذا النوع أيضاً قولهم: ما أنت إلا قتلاً قتلاً، وإنّما أنت سيراً سيراً، وهو محمول على تقدير فعل محذوف لا يظهر؛ إذ صار المصدر بدلاً منه، وإنّما يُقال هذا لمن يداوم على الفعل ويكثر منه، فاستُغني بدلالة المصدر عن إظهاره، والقول محمول على معنى: تسير سيراً سيراً، وتقتل قتلاً قتلاً، وهذا الباب لا يختصّ بالمخاطب، فقد يُستعمل في الإخبار عن الغائب، فتقول: عبد الله سيراً سيراً، وكان عمرو سيراً سيراً، إذا أخبرت بشيء اتصل بعضه ببعض، والرفع جائز، فتقول: ما خالدٌ إلّا سيرٌ سيرٌ، على معنى: ما خالد إلا صاحب سير، فحذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه، والرفع لا دليل له على الكثرة والمواصلة كدلالة النصب، وإنّما فيه إخبار بأنّه صاحب سير فقط(٤).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٨، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٠٤.
(٢) نفسه.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٨- ١٨٩، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٠٤- ٢٠٥.
(٤) شرح المفصل ١/ ٢٨٣، والتذييل والتكميل٢/ ٢٠٥.

ز- المؤكّد مضمون جملة:

وممّا يجب حذف عامله المؤكدُ لمضمون جملة، وهو يقع في نوعين: الأوّل، مؤكدٌ لنفسه، والثاني، مؤكد لغيره، ومثال الأوّل: له عليّ ألف دينار اعترافاً، وهو بمنزلة تكرير الجملة، فكأنّه نفس الجملة، وكأنّ الجملة نفسه، ومثال الثاني: هو ابني حقّاً؛ إذ هو ليس بمنزلة تكرير الجملة، فهو غيرها من حيث اللفظ والمعنى[1]، ويقع هذا النوع أيضاً في المعرّف بالألف واللام وبالإضافة، واستُعمل الأوّل في الحّق والباطل، كقولك: هذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ، والثاني، كقولك: هذا القولُ لا قولَك، وهذا القولُ غيرَ ما تقولُ[2].

ح- المصدر المشَبَّه به بعد جملة مشتملة على معناه وعلى ما هو فاعل في المعنى:

ومن المحذوف فعله العامل وجوبا، المصدر المشَبَّه به بعد جملة مشتملة على معناه وعلى ما هو فاعل في المعنى، ويشترط فيه دلالته على الحدوث، كقولهم: له دقٌّ دقَّك بالمِنْحاز[3]، حبَّ القِلقِل[4]، فلو لم يكن بعد جملة لم يجز النصب، كقولك: دقّه دقَّك بالمنحاز، ولو كان بعد جملة تضمنت الحدث دون معنى الفاعل لم يجز النصب إلّا على ضعف، كقولك: فيها صوتٌ صوتُ حمار، وكذلك لو كان المصدر غير دالّ على حدوث، كقولك: مررت بزيد وله ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء، فإنّه لا ينصب؛ لأنك لا تريد: مررت به وهو يفعل، بل أخبرت عنه بأنّه ذو ذكاء[5].

وأمّا قولهم: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، بنصب صوت الثانية، وذلك على وجهين، أحدهما: أن يكون منصوباً بالمصدر المتقدم (صوتٌ) لأنّه

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٩- وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٤٣.
(٢) التذييل والتكميل ٧/ ٢٠٨.
(٣) وهو الهاون. اللسان (نحز) ٥/ ٤١٤.
(٤) القلقل: نبت له حب كحب العدس أو اللوبياء، يؤكل والسائمة حريصة عليه. اللسان (قلل) ١١/ ٥٦٧.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩٠، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٠١٣.

بمعنى الفعل، لأنّه بمعنى يُصوِّتُ، وقد ناب المصدر مناب الفعل، وعلى هذا يُحمل نصب صوتَ على المصدر، أو لأنّه حال، وفي الوجهين في: (صوتَ حمار) تشبيه، فنصب المصدر محمول على تقدير: يصوّت تصويتاً مثلَ تصويت الحمار، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وإذا أُعرب حالاً، فيكون التقدير: فإذا هو مشبهاً أو ممثّلاً صوتَ حمار.

وأمّا الوجه الثاني، وهو أن يكون منصوبا بفعل محذوف، فيجوز أن يكون الفعل من لفظ المصدر، ويجوز ألا يكون من لفظه، وعليه فإمّا أن يكون التقدير: له صوتٌ يصوت صوتَ حمار، ويكون صوت مصدراً أو حالاً على نحو ما مرّ ذكره، وإمّا أن يكون التقدير: له صوتٌ يُخرجه صوتَ حمار، أو يُمَثِّله صوتَ حمار، وعلى هذا الوجه يكون نصب المصدر على الحال لا غير، وأمثلة هذا النوع كثيرة فاشية في كلام العرب، وقد أورد أهل الصنعة الجمّ الكثير منها في كتبهم، ومنه قول النابغة الذبياني[1]:

مقذوفة بدَخيسِ النَّحْضِ بازلُها ... له صريفٌ صريفَ القَعوِ بالمسدِ

فشبّه الشاعر صوت بازل الناقة، وهو نابها حين بزل، بصوت القعو، وهو ما تدور فيه إذا كان من خشب[2].

وقال الجعدي يصف طعنة[3]:

لها بعد إسناد الكليم وهدْئِهِ ... ورنَّة من يبكي إذا كان باكيا

هديرٌ هديرَ الثور ينفض رأسه ... يَذُبُّ برَوْقَيه الكلابَ الضواريا

أراد أنّ الطعنة تخرج الدم، لها صوت كصوت هدير الثور من الوحش حينما

(١) الديوان ١٧، وينظر الكتاب ١/ ٣٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٩، وشرح المفصل ١/ ٢٨٣.
(٢) ينظر: الدرر اللوامع ٣/ ٧٧.
(٣) الديوان ١٩٢، وينظر: الكتاب ١/ ٣٥٥، والتذييل والتكميل ٧/ ١١٤.

يُقاتل كلاب الصيد، والروقان: القرنان ينفض رأسه، ليذبّ الكلاب بقرنيه[١].

هذا ولو تضمّنت الجملة ما فيه معنى الفعل، مع صلاحية العمل لوجب أن يكون ذلك هو العامل، نحو قولك: هو مصوّت تصويت حمار[٢].

- **حذف الفعل العامل في المصدر بين القياس والسماع:**

اختلف النحاة في حذف الفعل فيما تقدم، فجعله قسم منهم محصوراً بالسماع فلا يقاس عليه، ونُسِب القول إلى سيبويه[٣]، وذهب الفراء[٤] والمبرد[٥] إلى أنّ هذا ينقاس في الأمر والاستفهام فقط، وذهب آخرون إلى أنّه ينقاس في الأمر، والدعاء، والاستفهام بتوبيخ، وفي التوبيخ بغير استفهام، وفي الخبر المقصود به الإنشاء، أو الوعد، وهو اختيار ابن مالك، وأنكر ما نُقِل عن سيبويه، وقال ليس له نصّ على ذلك، وأشار إلى أن في كلامه ما يشعر أن ما دلّ منها على أمر أو دعاء أو توبيخ أو إنشاء فهو مقيس[٦]. وقيل ما كان له فعل من لفظه لا يبعد فيه القياس، وما لا فعل له فلا ينقاس، وورد الرفع في ذلك كلّه، فقالوا: سقيٌ لك، ورعيٌ لك، وهو قليل، والمعنى مفهوم، وهو على نحو قولهم: سلام عليكم[٧]. وما ذهب إليه ابن مالك في اختياره يؤيده كثرة الشواهد المسموعة في هذا الباب، وكثرة الاستعمال دليل على الأصالة.

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٩.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩١.
(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٢، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٤.
(٤) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣.
(٥) ينظر: المقتضب ٣/ ٢١٨- ٢٢١.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٢٧، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٣.
(٧) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٨١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٦٠- ١٣٦١.

المبحث الثاني:
المصادر التي لا أفعال لها من لفظها البتة

وتقع المصادر التي لا أفعال لها من لفظها البتة في نوعين، وذلك على النحو الآتي:

النوع الأوّل: ما يكون بدلاً من اللفظ بفعل مهمل، ومنه ما يُستعمل مفرداً، ومنه ما يُستعمل مضافاً، ومنه ما يُستعمل مفرداً ومضافاً، وهذه المصادر يحكمها السماع، ودليل التزام حذف أفعالها أنّهم استعملوا هذه المصادر ولم يستعملوا أفعالها، مع كثرة دورانها في كلامهم[1]، وفيما يأتي تفصيلها:

أ- المفرد:

وهو الذي لا يُستعمل مضافاً، ومنه **أُفّ، أُفّاً، أُفّة**: يُقال: أُفّاً لك، أي: قذاراً لك، وهو منصوب على إرادة الدعاء، كما يُقال: ويلاً لك[2]، والأصل فيه أنّه اسم صوت قام مقام المصدر؛ فنُصب عند قطع الفعل الناصب عنه[3]، وقد جعل سيبويه النصب في هذا ونحوه على حذف الفعل المتروك إظهاره، وذلك عند ذكر مذكور فتدعو له أو عليه، وإنّما ذكروا لك بعده ليبيّنوا المعني بالدعاء[4]. ومصادر هذا النوع غير متصرفة، فلا ترفع ولا تجر ولا تعرّف بالألف واللام، وهي منصوبة بأفعال غير مستعملة[5].

(١) أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٣٠.
(٢) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٢٨٥،واللسان ٩/ ٦-٧.
(٣) عقود الزبرجد ١/ ٢٩٨.
(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٢، ٣١٥، وشرح السيرافي ٢/ ٢٠٥.
(٥) شرح المفصل ١/ ٢٧٩، ٢٩٧.

ويُقال أيضاً: أفٌّ لك، كما يُقال: ويلٌ لك[١]، والمرفوع مبتدأ مبني عليه ما بعده، والمعنى فيه كمعنى المنصوب[٢].

ويقال كذلك: أفٍّ لك، على التشبيه بالأصوات، مثل: مهٍ، وصهٍ، ويقال: أُفْ لك تشبيهاً له بالأدوات، مثل: كم، ومَنْ، وهل[٣].

ونقل ابن دريد تصرّف أُفّ على: يئفّ ويؤفّ أفّاً[٤]، وهو قول ضعيف، ولم يذكره أهل الصنعة كابن مالك في اللامية وفي شرح التسهيل، ولم يستدركه أبو حيان[٥]، ونصّ ابن منظور أنّه لم يجد له فعلاً من لفظه[٦].

هذا وقد أورد أهل اللغة لهذا اللفظ خمسين وجهاً[٧]، أفصحها وأكثرها استعمالاً (أُفٍّ)، وقد تكررت في الحديث[٨].

ومثله بَهْراً: والبُهْرُ ما اتسع من الأرض، وبُهرَة كلّ شيء وسطه، وبَهَرَه يَبْهَرُه بهْراً: قهره وغلبه، والبُهر: الغلبة، وبهرت فاطمة النساء: غلبَتْهنّ جمالاً وحسناً، ويقال: بهراً له، أي: غلبة وتعساً، قال ابن ميّادة [٩]:

تفاقدَ قومي إذ يبيعون مُهجتي بجارية بهراً لهم بعدها بهرا

وقال عمر بن أبي ربيعة [١٠]:

ثمُ قالوا تحبها؟ قلت بهرا عدد النجم والحصا والتُّرابِ

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٢٨٥، واللسان ٩/ ٦-٧.
(٢) الكتاب ١/ ٣١٥.
(٣) اللسان (أفف) ٩/ ٧.
(٤) الجمهرة (أفف) ١/ ٥٨.
(٥) ينظر: التاج (أفف) ٢٣/ ٢٠.
(٦) اللسان ٩/ ٧.
(٧) ينظر التاج ٢٣/ ٢٣.
(٨) النهاية في غريب الحديث (أفف) ١/ ٥٥.
(٩) شعره ١٣٥، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤.
(١٠) الديوان ٧٣، وينظر: اللسان (بهر) ٤/ ٨٤، والتاج (بهر) ١٠/ ٢٦١.

وقيل معنى بهراً في البيت: جمّا، وبهذا فقد نصّ بعض أهل اللغة أنّ لبهر فعلاً من لفظه، على نحو ما ورد من النصوص السابقة، وأشار سيبويه أنّ بهراً إذا كان بمعنى الدعاء على نحو قولهم: بهراً لك، أي: تبّاً لك، فلا فعل له، وإنّما نُصب على تقدير الفعل، كأنّهم جعلوا بهرا بدلاً من بهرك الله، ونصّ أنّ هذا تمثيل لا يُتكلم به؛ فهو ممّا ينتصب على حذف فعل غير مستعمل إظهاره[1].

وذكر ابن سيده أنّ بعض المصادر لا يُستعمل الفعل المأخوذ منها، وبعضها يستعمل، فممّا لا يستعمل الفعل منه: بهراً، وهو محمول على تقدير: بهرك الله، ولا يُتكلم به، فهو تمثيل[2]. وذكر أيضاً أبو البركات (بهراً) ضمن المصادر التي لا أفعال لها في رده على أهل الكوفة في قولهم إنّ الفعل هو الأصل في الاشتقاق وليس المصدر، بدليل أنّنا نجد أفعالاً لا مصادر لها، فقولهم معارَض بالمصادر التي لا أفعال لها نحو: ويل... وبهراً[3]، وقد اختار أبو حيّان أن يكون لـ(بهراً) فعل، ونقل عن ابن الأعرابي في الدعاء على القوم: بهرِهم الله، أي غلبهم[4]. والحقّ أن ما نقله ابن الأعرابي لم يؤيده السماع كثرة.

ومثله **دَفْراً**: أي نتْناً، والدَّفْر: النتن، ولذلك قيل للدنيا أمّ دفار، ولم يُستعمل منه فعل[5]، فجئتَ بمصدر فعل مستعمل، وهو قولك: نتن نتناً[6]، ومصادر هذا النوع (وهي المفردة، التي تكون بدلاً من اللفظ بفعل مهمل) نادرة قليلة، فلم يقف البحث على غير هذه الثلاثة المذكورة.

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣١١- ٣١٢، وشرح المفصل ١/ ٢٩٧.
(٢) المخصص ٣/ ٣٩١.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٢- ٢٠١.
(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٣٦١.
(٥) شرح المفصل ١/ ٢٩٧، واللسان (دفر) ٤/ ٢٨٩.
(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٤١.

ب- المضاف:

ويكون مفرداً (ليس مثنى ولا جمعاً)، ويكون مثنى، ومثال المفرد قولهم في القسم الاستعطافي: قَعْدَكَ اللهَ إلّا فعلت، أي نشدتك الله، أو تثبيتك الله، ونُقل أيضاً بكسر القاف (قِعْدَك)، وأنكره ابن منظور، وقال لا أعرفه[1]، ومن الإضافة والاستعطاف قولهم: عَمْرَكَ اللهُ، وهو من التعمير، مصدر عمّرتك الله، بمعنى نشدتك الله، وأصله من العُمْر وهو البقاء، فالمتكلم متوسل باعتقاد البقاء لله تعالى.

ومن المضاف أيضاً، بلْهَ، على نحو قول كعب بن مالك[2]:

تَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بلْهَ الأكفّ كأنّها لم تُخلَقِ

أيّ تترك الأكفّ تركاً، كأنّها لم تُخلق، وروي بله الأكفَّ على أنّه اسم فعل بمعنى اترك، وحينئذ لا يكون مضافاً.

ومنه سبحانَ اللهِ، ومعناه: تنزيه له وبراءة من السوء، وهو ليس مصدر سبح، فلا يُقال سبح بالتخفيف، فيكون سبحان مصدراً له، وسبّح مشتق من سبحان، كاشتقاق حاشيت من حاشى، وسوّفت من سوف، ولبّيتُ من لبّيك، واستُعملت منونة غير مضافة، وقد وردت بالوجهين في قول الشاعر[3]:

سبحانَه ثُمَّ سُبحاناً نعوذُ به وقبله سبّح الجوديُّ والجُمُدُ

وحمل التنوين على الضرورة، على نحو صرفهم ما لا ينصرف، وقيل بل أراد التنكير[4].

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٤، واللسان (قعد) ٣/ ٣٦٣- ٣٦٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٤٨.
(٢) الديوان ٢٤٥، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤- ١٨٣٥.
(٣) ينظر: ديوان أمية بن أبي الصلت (صلة الديوان) ١٦١، والكتاب ١/ ٣٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ١٨٥، والتذييل والتكميل ٧/ ١٦٩. ونُسب البيت إلى أمية بن الصلت وإلى زيد بن عمرو بن نفيل.
(٤) المقتضب ٣/ ٢١٧.

وقد يُحذف المضاف على نية إرادته، كقول الشاعر[1]:

أقــول لمّــا جــاءني فخــرُه سـبحانَ مـن علقمـة الفاخـرِ

عـلى تقديـر سـبحان الله، فحـذف المضـاف إليـه وتـرك المضـاف عـلى هيئتـه التـي كان عليهـا قبـل الحـذف.

ومثـل سـبحان معـاذ الله وريحانـه، فمـن قـال: معـاذ الله، كأنّـه قـال: عيـاذاً بـالله، فانتصـب عـلى تقديـر أعـوذ بـالله عيـاذاً، والريحـان: الـرزق، والقـول محمـول عـلى تقديـر: أسـترزق الله اسـترزاقاً، فحُـذِف الفعـل لأنّـه بـدل مـن اللفـظ بأعـوذ وأسـترزق، فهـذه المصـادر وضِعـت موضعـاً واحـداً لا تتـصرّف، فـلا تقـع في الجـرّ والرفـع، ولا تدخلهـا الألـف والـلام[2].

ونظـير سـبحان ومـا تقـدم: سـلامَك ربّنـا، أي: تنزيهـا مـن السـوء، ومثلـه غفـران؛ فـإنّ مـن العـرب مـن يقـول: غفرانَـك لا كفرانَـك، مريـداً: اسـتغفارا لا كفـراً، فهـذه المصـادر نظـير سـبحان في البناءوالمجـرى، وهـي لا تسـتعمل إلّا منصوبـة مضافـة فهـي غـير متصرفـة[3].

أمّـا المثنـى مـن المهمـل الفعل المـلازم للإضافة فهـو المراد بـه التكثير، وهـو كقولهم: لبّيـك، وحنانيـك، وسـعديك،... وهـذا المثنـى لا يكون إلّا في حـال إضافة مثل سـبحان ومعـاذ، والتثنيـة قامـت مقام ذكـر الفعل، وكل مصـدر مثنـى، والتثنية فيـه للتكثير، يجب حـذف فعلـه، وإنّـما اشـترطوا التكثـير؛ لأنّ مطلـق التثنيـة لا يوجـب حذف الفعـل، مثل قولـك: ضربـت ضربتـين، أي نوعـين مـن الـضرب، فلـم يتوجب حـذف العامـل لعدم إرادة التكثـير، ولبيـك مأخوذ من: ألبّ بالمـكان، إذا أقام به، فكأنّه قـال: أقيم على طاعتك إقامـة بعـد إقامـة، وسـعديك مأخـوذ من المسـاعدة والمتابعـة، وأنكر قسـم مـن النحاة أن تكـون هـذه المصـادر منصوبـة بأفعال مـن ألفاظهـا، وإنّـما هي منصوبـة بأفعـال مضمرة،

(١) وهو الأعشى ميمون بن قيس، ديوانه ١٤٣، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٥.
(٢) الكتاب ١/ ٣٢٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢١٤.
(٣) الكتاب ١/ ٣٢٥- ٣٢٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢١٥.